

ارتفاع الطلب على شراء السندات رغم خفض التصنيف

خبراء: أميركا قادرة على دفع الديون.. وهي ملجأ المستثمرين



الفائدة على السندات في أدنى مستوى لها منذ عقود

رغم تخفيض التصنيف الائتماني للسندات الحكومية الأميركية، ورغم أن نسبة الفائدة على هذه السندات في أدنى مستوى لها منذ عقود إلا أن الطلب على السندات مازال عالياً وسيستمر طالما بقي الاقتصاد الأميركي والأوروبي في حال سيئة. وشهد الطلب على السندات الحكومية الأميركية ارتفاعاً يوم الثلاثاء الماضي مع انخفاض سوق البورصة الأميركية والأوروبي ومع إعلان فيتش عن الاحتفاظ بأعلى تصنيف ائتماني aaa للسندات الأميركية، حيث يؤكد خبراء اقتصاديون أن الإدارة الأميركية قادرة على دفع ديونها وستبقى ملجأ المستثمرين الخائفين. وفي هذا الصدد يقول بيتر

طنوس وهو مدير «لابروك لينكس الاستشارية للاستثمار قسي واشنطن» أن الحكومة الأميركية دائماً ستبقى قادرة على دفع ديونها، خاصة للمستثمرين الأجانب، وقال «إنها حكومة دائماً قادرة على طبع المزيد من الدولارات». ويشير الخبراء إلى أن أغلب احتياطي العملة في العالم بالدولار الأميركي، كما أن اليورو بصورته الحالية لا يطعن المستثمرين، وبالتالي فإن الإقبال على السندات التي تم تخفيض تصنيفها أصبح الأكثر ضماناً للاستثمار. ويشير الخبير طنوس إلى أن «مخاوف المستثمرين على الاذخاف لخدمة الولايات المتحدة أو التشكيك في قدرتها على دفع ديونها بل خوف يجب أن يتركز

على حركة سعر الفائدة والذي سيرتفع في المدى البعيد». وينصح الخبير طنوس بالاستثمار في السندات قصيرة المدى حيث أنها سترتفع بشكل دوري، وينصح بالابتعاد عن السندات طويلة الأجل خوفاً من معدلات التضخم في المستقبل. وحول القلق الأميركي من تصرف الصين تجاه السندات حيث تعتبر أكبر المستثمرين الأجانب في السندات الأميركية تأتي بعدها اليابان وبريطانيا، يقول الخبراء «أنه قلق غير مبرر». فمصلحة الصين الاستثمار في شراء السندات حيث أن الدولتين اعتمدتا التبادل التجاري بينهما وأصبحت الشركاء الصينية - الأميركية واسعة حيث أصبحت الولايات

المتحدة هي المستورد الأول للمنتجات الصينية. في جانب آخر يشير الخبراء إلى أن الخوف من العجز الحكومي الذي نتج عن الجدل حول سقف القروض هو خوف في غير محله فهذا الجدل هو الذي أدى بدوره لدفع «ستاندرد أند بورز» إلى العمل نحو تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة، لكن الخطوة الأهم والقادمة هي التحفيز الاقتصادي كما يقول المختصون «الخوف من العجز الان هو كخشية سابق من الإنزلاق على شارع مملج، بينما يهمل السائق فقدان السيطرة تدريجياً البنزين»، في هذا الصدد يقول مارك وايزبروت، وهو مدير مركز الدراسات الاقتصادية والسياسية في واشنطن «الإنزلاق على الثلج

هو احتمال، لكن خزان البنزين الفارغ هو شيء مؤكد». بدوره يرى الجمهوريون أنه فقط عن طريق تخفيض الضرائب وبالتالي قطع البرامج الحكومية، أما غالبية الاقتصاديين فيرون أن الطريق الوحيد لحفز الاقتصاد أثناء الأزمات هو عن طريق صرف المزيد من الأموال الحكومية في تشغيل العمال، حتى لو تتطلب الأمر رفع الدين مؤقتاً. فالإنتاج الإجمالي الأميركي مازال أقل من مستوى الثلاث سنوات منذ بدء الأزمة الاقتصادية. إلى ذلك يشير الخبراء إلى أن الرئيس أوباما يتطلع للفوز بالانتخابات المقبلة ويعتقد أن بإمكانه فعل ذلك إذا توصل لتنازل مع الجمهوريين.

«مورجان ستانلي» يخفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي

خفض بنك الاستثمار الأميركي «مورجان ستانلي» من توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي هذا العام، مشيراً في هذا الصدد إلى الاستجابة «غير الكافية» للتصدي لأزمة الديون الأوروبية والسيادية، فضلاً عن ضعف الثقة واحتمالات تشديد السياسة النقدية.

وطبقاً لتوقعات البنك الجديدة، فإن الاقتصاد العالمي سينمو على الأرجح بنسبة 3,9٪ خلال العام الحالي انخفاضاً من 4,2٪ في توقعات سابقة، أما نسبة النمو المتوقعة خلال العام المقبل، فإن البنك يراها حالياً عند 3,8٪ انخفاضاً من 4,5٪.

وقد أشار بعض المحللين في «مورجان ستانلي» إلى أن أوروبا والولايات المتحدة «صارت قريبة بشكل خطير من الركود»، حيث أثرت أخطاء السياسة في الأونة الأخيرة في الأمام، خصوصاً في أوروبا نظراً للاستجابة البطيئة وغير الكافية للتعامل مع أزمة الديون السيادية، فضلاً عن الدراما التي عاشتها أثناء محادثات رفع سقف الدين الأميركي والتي هددت بمزيد من تآكل ثقة المستهلك وتراجع مؤشرات الأسهم.

«نيويورك تايمز»: «العدل الأميركية» تفتح تحقيقاً مع «ستاندرد أند بورز»

قالت صحيفة «نيويورك تايمز» في تقرير لها أمس نقلاً عن شخصين على دراية وإطلاع بأن وزارة العدل الأميركية بدأت تحقيقات تبحث فيما إذا كانت «ستاندرد أند بورز» قد منحت تصنيفات غير دقيقة.

وقالت الصحيفة أن وزارة العدل الأميركية بدأت تحقيقات تبحث فيما إذا كانت ستاندرد اند بورز قد منحت تصنيفات غير دقيقة وصححة للسندات الخاصة بالرهن العقاري قبل حدوث الأزمة المالية العالمية أم لا.

وقد أكدت الصحيفة أن هذه التحقيقات قد بدأت قبل قيام الوكالة بخفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة في الخامس من أغسطس الجاري.

لكن في المقابل فإن هذا الإجراء «غير المسبوق» الذي أقدمت عليه «ستاندرد أند بورز» قد يسبب مزيداً من البنزين على النار، خصوصاً أن هناك عاصفة سياسية تحيط به، حيث غضب إدارة «أوباما»، والتشكيك في سرية ومصداقية «ستاندرد أند بورز» فضلاً عن الإدعاءات التي تشير إلى وقوعها في أخطاء فادحة في حسابات عجز ميزانية تقدر بتريليوني دولار.

صادرات النفط الكويتية إلى اليابان ترتفع بنسبة 23,1٪

أكدت وزارة المالية اليابانية ارتفاع الصادرات الكويتية إلى اليابان بنسبة 23,1٪ مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى 92,22 مليار ين بما يعادل (1,20 مليار دولار) في يوليو الماضي. وذكرت الوزارة في تقرير أن الواردات اليابانية انخفضت بنسبة 22,2٪ لتبلغ 8,10 مليارات ين ياباني (105,7 ملايين دولار) منخفضة لشهر السادس على التوالي.

وقال التقرير أن ارتفاع أسعار الصادرات الكويتية إلى اليابان يفوق بكثير أسعار الواردات حيث بلغ الفائض التجاري للكويت مع اليابان للشهر 42 على التوالي في يوليو الماضي 84,11 مليار ين (1,10 مليار دولار). واعتبر أن اليابان هي الشريك التجاري الرئيسي مع الكويت حيث بلغ معدل معاملات التجارة الثنائية بينهما إلى 1,026 تريليون ين بما يعادل (13,39 مليار دولار) في عام 2010. وأشار التقرير إلى ارتفاع الفائض التجاري لليابان مع الشرق الأوسط بنسبة 37,7٪ ليبلغ 868,98 مليار ين (11,34 مليار دولار) في ظل ارتفاع الصادرات اليابانية بنسبة 27,7٪ مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى 1,039 تريليون ين (12,54 مليار دولار).

الاقتصاد أكثر ما يهم الأميركيين في الانتخابات أوباما بصدد طرح إجراءات اقتصادية لخفض البطالة وهو مهدد بخسارة الرئاسة



أوباما يتجه إلى خفض معدلات البطالة

أكد الرئيس الأميركي باراك أوباما أن الاقتصاد سيتعافى حيث قال بلهجة المرشح «على واشنطن أن تتصرف مثلما تتصرفون كل يوم» ويقول أيضاً «إنه حان الوقت لوضع السياسة جانباً والقيام بالواجب» ويريد من هذا الكلام رفع اللوم عنه في تعثر الاقتصاد ويريد أيضاً إلقاء اللوم على الكونغرس والجمهوريين.

ويواجه باراك الأميركيين لأدائه، فنسبة البطالة مازالت عالية وتفوق 9٪ منذ العام الماضي وليست هناك مؤشرات حقيقية تتفق الأميركيين بأن الأوضاع تتحسن وأنهم سيحصلون على وظائف.

مستقبل أوباما

ويقول غاري بورتلس من معهد بروكينغز لـ «العربية.نت»: «إن أكثر ما يهم الناخبين الأميركيين هو ارتفاع دخلهم أو انخفاضه خلال السنتين قبل الانتخابات وفي الولايات المتحدة يرتبط ارتفاع الدخل بانخفاض البطالة وحباً مستوى البطالة ثابت على ارتفاع». وقد تبدو الصورة مظلمة بالنسبة لباراك أوباما، لأن الأميركيين يحملونه مسؤولية ارتفاع نسبة البطالة، لكن خبير معهد بروكينغز يسارع للإيضاح أن تأثير البطالة على الأميركيين ليس سيئاً جداً لأن «الدولة تساعد الناس من خلال دفعها تعويض بطالة يصل إلى فترة 99 أسبوعاً ومن خلال خفض ضريبي كبير وبالتالي لم يكن هناك انخفاض كبير في الدخل الفردي».

والخبر هنا أن مردود هذه المساعدة الحكومية لم يكن إيجابياً 100٪ على الرئيس الأميركي فالأميركيون لا يفكرون في المساعدات ولا يشعرون بأن الحكومة الاتحادية صنعت معهم جيلاً بل يفكرون في أنهم يعانون من بطالة عالية ويريدون وظائف.

الاقتصاد يتقدم

ستكون الأوضاع الاقتصادية الفصل في انتخابات 2012 كما كانت في كل غالبية الانتخابات الأميركية، فالناخب الأميركي لا يهتم كثيراً بأن أميركا نتجت في قتل زعيم القاعدة أسامة بن لادن خلال ولاية باراك أوباما ولا يهتم الأميركيون بأن الجيوش الأميركية أنهت حرب العراق وهي تعود إلى الأراضي الأميركية كما وعدنا باراك أوباما، ولا يهتم

الأميركيون إطلاقاً بفشل باراك أوباما بالتوصل إلى سلام في الشرق الأوسط.

ما حدث مع رؤساء أميركيين سبقوا باراك أوباما إلى البيت الأبيض درس مهم للرئيس الحالي، فالرئيس الأسبق جورج بوش نجح في العام 1991 في تحرير الكويت بأقل الخسائر الأميركية وعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في خريف ذاك العام، لكنه فشل في تحسين الأوضاع الاقتصادية وفشل في التجديد لولاية ثانية.

هناك إحصاء يكاد يقضي على أمل باراك أوباما في التجديد ويشير إلى أن الأميركيين وخلال نصف قرن لم يعيدوا انتخاب رئيس لولاية ثانية لو كانت البطالة أعلى من 2,7٪.

ولكن، لا يعني ذلك أن آمال الرئيس في التجديد معومة، فالحملة الانتخابية طويلة وحتى الثلاثة الأول من نوفمبر 2012 ستعقد أحداث كثيرة كما أن الرئيس الأميركي في موقع القوي لتحسين الاقتصاد، وخلال الأيام الماضية طرح على الأميركيين عدة مبادرات اقتصادية منها مساعدة اقتصاد المناطق الريفية من خلال التسليف وخلق الوظائف في تلك المناطق بربطها باقتصاد الطاقة المستعادة والوقود غير

بورتلس: أكثر

ما يهم الناخبين

الأميركيين هو ارتفاع

دخلهم أو انخفاضه

خلال السنتين قبل

الانتخابات



النفطي.

سياسات دراماتيكية

لا يعتبر الكثيرون أن مبادرات الرئيس الأميركي خلال هذه المرحلة كافية لإنقاذ الاقتصاد، بل يطالبونه باتخاذ الخطوات حاسمة وأكثر شجاعة مثل إنشاء مصرف للتسليف يهتم فقط بتمويل عمليات البنية التحتية كما يقترح آدم لوني ومايكل غرينستون من مؤسسة هاملتون، ويقترح آخرون أن تسهل الحكومة الأميركية استعادة المفلسين ل منازل خسروها في الأزمة المصرفية، وهناك إشارات لذلك بحسب مصادر في البيت الأبيض.

أما الخبير الاقتصادي غاري بورتلس فيقترح على الرئيس الأميركي بالتوازي الاستثمار في كل مجالات البنية التحتية وتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة للمؤسسات ويقول إنه لا مانع في أن تقول الدولة إن أصحاب الأعمال لن يدفعوا ضريبة لأشهر أو فترات طويلة، فالإعفاء الضريبي سيسمح لأصحاب الأعمال بالاستثمار مقابل تكلفة منخفضة وسيتم خلق فرص عمل واسترجاع العاطلين عن العمل من لوائح ضمان البطالة فيرفعوا أيضاً هؤلاء عن كاهل الدولة.

وفعالة المعالجة هذه المشكلة»، وشكا التقرير من أن الصين ودولا أخرى تغرق المزايا التنظيمية والدعم السخي على الشركات الحكومية. وفي الوقت الراهن تقع أشد التدايمات على الشركات الأميركية التي تنافس الشركات المملوكة للدولة أو الشركات المدعومة من الدولة في أسواقها المحلية. لكن التقرير قال «مع نمو الشركات المملوكة للدولة والشركات المدعومة من الدولة

فأنها تنافس بقوة في أسواق أخرى في الخارج وتبدأ في المنافسة في السوق الأميركية». وقالت ليل برينارد، وكيلة وزارة الخزانة الأميركية للصحافيين يوم الإثنين أن الولايات المتحدة تعتقد أن على الصين أن «تفكك منظومة من القواعد المالية التي توجه عبادة ائتماناً رخيصاً التي تجعل الشركات الخاصة الأميركية والمنافسين الأجانب في موقف أضعف».

وتتسبب إدارة الرئيس باراك أوباما أيضاً داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم 34 اقتصاداً غنياً وناشئاً لوضع إطار للحداية ضمن ألا تتمتع الشركات المدعومة من الحكومة بأي تفضيل على شركات القطاع الخاص دون وجه حق. وتدعم اتحادات الشركات الأميركية جهود الإدارة الأميركية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية رغم أن الصين لم تحصل بعد على عضوية المنظمة التي

أنشئت قبل 50 عاماً. لكن هذه الاتحادات تركت بشكل أكبر على محادثات التجارة الحرة الأميركية مع ثنائي دول في منطقة آسيا والمحيط الهادي للتوصل إلى اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي. ولا تشارك الصين في تلك المحادثات التي تضم خمس دول لها تاريخ من التدخل الحكومي الرئيسي في الاقتصاد الوطني وهي سنغافورة وماليزيا وبيرو وتشيلي وفيتنام.

الحوافز الأميركية والين القوي يهبطان بالأسهم الآسيوية

سنغافورة - أ.ش.: تراجعت مؤشرات الأسهم الآسيوية للمرة الأولى خلال أربعة أيام عقب تشكك اثنين من كبار المسؤولين في بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في جدوى الحوافز المالية التي تبنتها واشنطن لدعم الاقتصاد الأميركي، وتضاعف المخاوف بشأن تدني معدل نمو الاقتصاد العالمي، في الوقت الذي تأثرت فيه أسهم شركات الصادرات اليابانية بالارتفاع القوي لقيمة الين. وعلى صعيد الشركات، تراجع سهم شركة هوندا - التي تطرح أكثر من 83٪ من مبيعاتها في الخارج - بنسبة 2,6٪ لتصل إلى 2486 يناً في طوكيو كما تراجع سعر سهم سوني كورب أكبر مصدر من الإلكترونيات بنسبة 2,4٪ ليبلغ 1646 يناً كما خسر سهم «إسبرت هولدينج العاملة في تصدير الملابس» بنسبة 2,3٪ ليصل إلى 21,30 دولاراً في هونغ كونغ.

وتراجع مؤشر «مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال آسيا - باسيفيك» - الذي يقيس أداء 14 سوقاً في المنطقة الآسيوية بنسبة 2,5٪ لتصل إلى 122,97 نقطة، وهبط مؤشر بورصة طوكيو الرئيسي (نكي 225) أكبر البورصات الآسيوية بما نسبته 1,25٪ بمقدار 113,50 نقطة لتصل إلى 8943,76 نقطة. وفقد مؤشر «هانج سينج» ببورصة هونغ كونغ بنسبة 1,34٪ بمقدار 272,76 نقطة مسجلاً 20016,27 نقطة.

مجموعة «غيتارات ريتشارد» للبيع في المزاد

نيويورك - يو.بي.سي: أعلنت دار مزاد «كريستيز» في نيويورك أنها ستعرض للبيع في أكتوبر المقبل مجموعة غيتارات يملكها النجم الأميركي ريتشارد غير، وقالت «كريستيز» الأربعاء الماضي إن المجموعة التي تعرض للبيع في 11 أكتوبر تضم 110 غيتارات عريقة ومنها غيتارات كانت تعود إلى مشاهير مثل ألبرت كينغ وبيتر توش وغيرهما، ويتوقع أن يحقق المزاد مبلغ مليون دولار.

وعلى الرغم من شهرة غير في عالم التمثيل إلا أنه موسيقي محترف أيضاً وقد عزف في العديد من أفلامه.

وقال غير إن الافتراق عن الغيتارات صعب جدا عليه وأضاح «على الرغم من أن التخلي عنها أكثر من صعب» إلا أن كل الأرباح سيعاد ريعها إلى أعمال خيرية حول العالم.

«شينخوا»: «كوكاكولا» تستثمر 4 مليارات دولار في الصين

بكين - رويترز: نقلت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) أمس عن رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة كوكاكولا مختار كنت قوله إن أكبر شركة للمشروبات الغازية في العالم تعزم استثمار أربعة مليارات دولار أخرى في الصين في الفترة من 2012 إلى 2014. وأضاف كنت في مقابلة مع «شينخوا»

إن الاستثمارات ستستخدم في الأساس لزيادة منتجات الشركة وتوسيع البنية التحتية وأنظمة التوزيع والتعبئة وللاستثمار في معدات والمشروبات الباردة. وقالت «شينخوا» إن الخطط الاستثمارية تأتي بعد الإعلان عن استثمار مليار دولار في الفترة من 2009 إلى 2011 والتي وصلت إلى ثلاثة مليارات عند استكمال الاستثمارات.

وعد مسألة لاتزال قيد البحث قال كنت إنه إذا اتبحت الفرصة فسيتكون أمرًا مثبلاً للاهتمام.

وأضاف شينخوا «ستكون خطوة مفيدة للطرفين إذا ما جرى اارتباط، سيكون أمرًا طيباً ليس فقط لأسباب تتعلق برأس المال لكن أيضاً لأسباب تتعلق بأن تكون طرفاً قوياً في المجتمع الصيني».

